IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

# [الدولة الإدارية والديمقراطية: أفول الدولة الدستورية الحديثة من سيادة القانون إلى سيادة القرار]

[إعداد: رشيد كديرة]
[رئيس فريق البحث حول السياسات والمعايير - مختبر الدراسات القانونية والقضائية والبيئية،كلية الحقوق - جامعة ابن زهر- أكادير]
[أستاذ القانون الإداري والدستوري]

## ملخص البحث:

تتأسس هذه الورقة البحثية، على فكرة جوهرية رافقت انتقال نقاش الديموقراطية من البرلمانات الغربية الحديثة التي وسمت ميلاد الدولة الدستورية في القرن الثامن عشر، إلى الإدارات الحكومية وما يصدر عنها من قرارات.

قاد تطبيق النظرية الدستورية الوضعية الليبرالية إلى أزمة دولة البرلمانات، حين صارت السيادة الشعبية التي يمثلها القانون مفارقة للإرادة العامة،أثناء تنفيذ الإدارة الحكومية للمقتضيات القانونية،أو يتم تعليقها أثناء فترات الاستثناء، فتظهر قوة القرار وخفوت سلطان القانون .

يَعرف كثير من الدول العربية اليوم، ضمور وظيفة البرلمانات سواء بإضعافها عبر المنعطفات الانتخابية، أو عقلنتها بإدارة صناعة القانون بمبادرة حكومية وتجاوزها عبر تقوية مركز القرار الإداري والمراسيم الحكومية بما يوسع مجال السلطة التنظيمية على حساب مجال القانون .

تروم الورقة استعادة أسس التفكير النقدي النظري ، للدولة الدستورية الليبرالية و التي استندت في بناءها الى النظرية الوضعية الليبرالية في عصر الانوار ، ولم يكن من الممكن تفسير ضمور حكم القانون ومفارقة الإرادة العامة و السيادة الشعبية للديموقراطية الثمتيلية، دون ثورة في مناهج البحث القانوني، مع ماكس فيبر و كارل شميث و اغامبين و فوكو، خصوصا بداية القرن العشرين مع الانحرافات التوتاليتارية و اللبرالية للدستورانية الديموقراطية الغربية.

اخترنا في مقالنا العودة قليلا إلى الإرث النظري الذي ظهر في الدول الأكثر ليبرالية و ديموقراطية قبل أن تتحول إلى النقيض، سواء في ألمانيا و إيطاليا و أمريكا، ونعتقد أن هذه الدول أثرت بشكل كبير في النظريات النقدية للمثالية الوضعية التي أحدثت الطفرة الديمقراطية الدستورية القانونية في القرن الثامن عشر.

وليس الانحراف التوتاليتاري للديموقراطية في إيطاليا وألمانيا والانحراف الليبرالي في أمريكا، سوى بداية إعادة التفكير في الأسس النظرية للدستورانية الغربية ونهاية النظرية القانونية الوضعية و افول الدولة الدستورية وليدة القرن الثامن عشر.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة الإدارية، الدولة الدستورية . النخب الإدارية ، نظرية القانون ، النظرية القرارية.

## [Administrative and Democratic State: The Demis of the Modern Constitutional State Frome the Rule of Law to the Rule of Decision]

This research paper is based on a fundamental idea that accompanied the transition of the democracy debate from modern Western parliaments that marked the birth of the constitutional state in the eighteenth century, to the government departments and the decisions issued by them

The application of the liberal positivist constitutional theory led to the crisis of the state of parliaments, when the popular sovereignty represented by the law became a paradox of the general will, during the implementation of the governmental administration of legal requirements, or suspending it during exception periods, showing the strength of the decision and the dimness of the rule of law. Many Arab countries today know the atrophy of the function of parliaments, whether by weakening them through electoral junctures, or rationalizing them by managing the law-making with a government initiative and bypassing it by strengthening the center of administrative decision and government decrees in a way that expands the scope of regulatory authority at the expense of the field of law.

The paper aims to restore the foundations of theoretical critical thinking of the liberal constitutional state, which was based in its construction on the liberal positivist theory in the Enlightenment era. .It was not possible to explain the atrophy of the rule of law and the paradox of the general will and popular sovereignty for the ideal democracy, without a revolution in legal research methods, with Max Weber, Karl Schmidt, Agamben and Foucault, especially the beginning of the twentieth century with the totalitarian and liberal deviations of Western democratic constitutionalism.

We chose in our article to return a little to the theoretical heritage that appeared in the most liberal and democratic countries before they turned to the opposite, whether in Germany, Italy and America, and we believe that these countries greatly influenced the critical theories of the positivist idealism that brought about the democratic constitutional and legal boom in the eighteenth century.

The totalitarian deviation of democracy in Italy and Germany and the liberal deviation in America are nothing but the beginning of a rethinking of the theoretical foundations of Western constitutionalism, the end of the positive legal theory and the demise of the constitutional state in the eighteenth century

**Keywords:** Administrative state, Constitutional state - administrative elites, Theory of law, Decision theory.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

تتأسس هذه الورقة البحثية، على فكرة جوهرية رافقت انتقال نقاش الديموقراطية من البرلمانات الغربية الحديثة التي وسمت ميلاد الدولة الدستورية في القرن الثامن عشر،إلى الإدارات الحكومية وما يصدر عنها من قرارات.

قاد تطبيق النظرية الدستورية الوضعية الليبرالية إلى أزمة دولة البرلمانات، حين صارت السيادة الشعبية التي يمثلها القانون مفارقة للإرادة العامة، أثناء تنفيذ الإدارة الحكومية للمقتضيات القانونية،أو يتم تعليقها أثناء فترات الاستثناء، فتظهر قوة القرار وخفوت سلطان القانون.

يَعرف كثير من الدول العربية اليوم، ضمور وظيفة البرلمانات سواء بإضعافها عبر المنعطفات الانتخابية، أو عقلنتها بإدارة صناعة القانون بمبادرة حكومية وتجاوزها عبر تقوية مركز القرار الإداري والمراسيم الحكومية بما يوسع مجال السلطة التنظيمية على حساب مجال القانون.

ان التفكير العلمي القانوني في الديموقراطية ، انتقل من الفضاء البرلماني ، و السيادة الشعبية و الإرادة العامة للقانون ، الى الفضاء الإداري و الحكومي للسلطة التنفيذية ، حتى ان الدراسات[1] اليوم تستعيد النقاشات السوسيو قانونية التي دشن بها الفكر الغربي بداية القرن العشرين ، مركزها التفكير في الديموقراطية و الدولة الإدارية بعد تواري سيادة القانون و ضعف البرلمانات ، وسيادة القرار الإداري و حكم الإداريين .

تروم الورقة استعادة أسس التفكير النقدي النظري ، للدولة الدستورية الليبرالية و التي استندت في بناءها الى النظرية الوضعية الليبرالية في عصر الأنوار ، ولم يكن من الممكن تفسير ضمور حكم القانون ومفارقة الإرادة العامة و السيادة الشعبية للديموقراطية الثمتيلية ، دون ثورة في مناهج البحث القانوني الوضعي ، بربط علم القانون بعلم السياسة و الاجتماع و التاريخ و الفلسفة ....مع ماكس فيبر و كارل شميث و اغامبين و فوكو ، خصوصا بداية القرن العشرين وما عرفه من انحرافات توتاليتارية وليبرالية للدستورانية الديموقراطية الغربية .

يلتقي ماكس فيبر **weber**فوكو **Faucoult** واغامبين **Agambin** وشميت **schmitt**، في منهج البحث المعرفي الواقعي الذي يُبرز أسلوب حكم السلطة السياسية والقانونية، على قاعدة منهجية أساسية، تكمن في التحليل الأركيولوجي في المعرفة و التفسير لظاهرة السلطة وما تنتجه من أساليب للحكم وتداول لمفاهيم وأطر مرجعية في تبريرها، فليس القانون والدولة في نهاية المطاف، سوى تجل جوهري من تجليات السلطة، السياسة والقوة.

يعتمد مجمل المنهج الأركيولوجي في دراسة مفاهيم القانون السائدة، ونظريات الدستور والديموقراطية ، على نقد تفكيكي للنص باعتباره يثوي فلسفة سياسية للحكم، وأسلوبا في السلطة السياسية وعليه يلزم للوصول إلى طبيعة نموذج الحكم السياسي الذي يخفيه أي نص قانوني، من الدستور إلى القرار الإداري يلزم ربطه بتاريخه وفلسفته السياسية، تاريخ النص وفلسفته.

وعليه، سنحاول بحث إشكالية ميلاد الدولة الإدارية المعاصرة، كصورة عن الحكم التسلطي المعاصر للدولة اللبرالية ، تتجاوز الدولة الدستورية الليبرالية التعاقدية والديموقراطية، من أهم سمات هذا التحول ضمور حكم القانون و البرلمان و الديموقراطية التمثيلية و طغيان حكم السلطة التنفيذية و قوتها القانونية الممثلة في سيادة القرار الإداري من جانب واحد، منسلخا عن الإرادة العامة و السلطة التشريعية ، و حكم النخب الإدارية غير النابعة من صناديق الاقتراع.

كيف يمكن اليوم فتح نقاش الديموقراطية و القانون و القرار الذي انتهى إلى أزمة الدولة الدستورية الليبرالية، توارى فيه حكم القانون كتجسيد للإرادة العامة، وتسيد فيها القرار الإداري و العمل الإداري في حالة

[1]-Christophe Testard, Pouvoir de décision unilatéral de pouvoir de l' administration et démocratie administrative, 2018 , Ed, L.G.D.J, Lextenso éditions.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الاستثناء كما في النظريات الدستورية ما بعد الحداثة خصوصا منها النظرية القرارية لكارل شميث، وكيف يمكن فهم ميلاد الدولة الإدارية وفتح نقاش الديموقراطية ارتباطا بالسلطة التنفيذية وقوتها القانونية المتمثلة في القرار من جانب واحد (الفصل الأول ) ؟ وكيف تعمل الدولة الإدارية متجاوزة القانون والإرادة العامة الممثلة في البرلمان حتى وان لم تنعقد شروط حالة الاستثناء ، بفضل ديمومة النخب الإدارية[2] كأقلية فاعلة و ضامنة لسيادة الدولة ( الفصل الثاني )؟

- **الفصل الأول:** أزمة الديموقراطية البرلمانية وميلاد الدولة الإدارية في حالة الاستثناء
- **الفصل الثاني:** النخب الإدارية واستمرار الدولة الإدارية والديموقراطية في الحالة العادية

## الفصل الأول:
## أزمة الديموقراطية البرلمانية وحدود النظرية الدستورية اللبرالية الوضعية

إن مفهوم الدولة "لا يتحدد فحسب، عبر صياغة عبارات أو معرفة نظريات معينة، فالدولة سابقة على فكرة الدولة، وأدلوجة الدولة التي هي وصفها على حالها وقبولها كمعطى أولي، سابقة على نظرية الدولة، والدولة دائما مجسدة في شخص أو في أشخاص، وأي تساؤل عنها، تساؤل عن مستقبلها وتطورها »[3] وليست الدولة الدستورية اللبرالية سوى التعين التاريخي للنظرية الدستورية الوضعية في القرن الثامن عشر ، التي انحرفت بداية القرن العشرين الى أنظمة شمولية و استعمارية غاب فيها حكم القانون واختفت فيها السياسة و الديموقراطية .

ويمكن القول ان اهتمام الفكر النقدي ما بعد الحداثة في القانون ، يلتقي حول فكرة جوهرية مفادها ان الدولة الإدارية القوية حلت محل الدولة الدستورية الديموقراطية ، عصبها السلطة التنفيذية ووسيلتها القانونية تجلت في مركزية "القرار" الذي تجاوز التراتبية القانونية ، كما تجلى بوضوح في حالات الاستثناء ، و في النظرية القرارية لكارل شميث .

**المبحث الأول:** في نقد النموذج الدستوري البرلماني، القانون والإرادة العامة

بدأ نقد الفقه الدستوري الحديث، مع الفقهاء الكبار للقانون الدستوري والإداري، والذين استخدموا حقولا معرفية محيطة بالظاهرة القانونية التي لم تنل حظها في النظرية القانونية الوضعية للدستور والدولة القانونية، كالتاريخ و السوسيولوجيا وعلم السياسة..... وهو ما همّ كل مفاهيم القانون العام التي رافقت ميلاد الدولة القانونية الليبرالية أو الدولة الدستورية كما استخدمها الفقيه روبرت فون مول (**Robert Von Mohl**)[4].

ومن المداخل العلمية التي بصمت فكر نقد الحداثة القانونية الأولى لعصر الأنوار، نجد نظرية كارل شميث كمدخل لتفكيك النظرية الوضعية الدستورية.

---

2- انظر الأستاذ رشيد كديرة في درسات ميدانية للنقاش النظري عن الدولة الإدارية في الدول المغاربية:

- د : رشيد كديرة ، " النخب الإدارية والديموقراطية، دراسة سوسيولوجية النخب بالمغرب "، اطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق اكدال جامعة محمد الخامس، الرباط 2005م.
- دراسة د: رشيد كديرة، "الدولة الإدارية والديمقراطية ما بعد الحداثة – مقدمة في نقد القانون الإداري الوضعي"، منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي (2-7-2021م) www.ajsp.net
- دراسة د: رشيد كديرة، " من أجل إعادة التفكير في القانون في ضوء تحولات الإدارة والديمقراطية مفاهيميا و امبريقيا"، كتاب أبحاث المؤتمر الرابع " القانون والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، جامعة السلطان قابوس بعمان، 2018م.

3 عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة العاشرة، الدار البيضاء، 2014، ص 6-7 (بتصرف).

4 - استحدث تعبير «الدولة الدستورية» في مقابل الدولة البوليسية الأرستقراطية» وهو خبير قانوني و تشريعي، عاش بين عامي 1799 و 1855م، وكان أستاذا في العلوم السياسية والقانون، كما شغل منصب وزارة العدل، وكان نائبا في البرلمان أكثر من مرة في ألمانيا. والكاتب يقتبس هنا من عمله: Robert Von Mohl Staatsrecht , valkerrecht und Politik : Monographiemvol. 2 (Tubingen: [n.pb], 1862), p. 626

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يرى جوليان فروند5 أن كتابات كارل شميث في القانون العام هي من أهم المرجعيات النقدية المعاصرة للدولة الحديثة الوضعية، وتمثل في نظره مدرسة علمية للقانون التطبيقي أو علم القانون العملي أو الواقعي. وقد ولد كارل شميث سنة 1888م، بـ **plettenberg**، ودرس بستراسبورغ حيث قدم أطروحته. كان خطه البحثي في البداية ذا نزعة قانونية. بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، وتابع خطه البحثي القانوني بجامعات **berlin،bonne**، وبرز كمختص في الفلسفة السياسية. واتخذ موقفا معارضا جذريا حيال معاهدة فيرساي، وانتقد شروطها أسوة بأستاذه ماكس فيبر، ومثقفين عديدين من اليمين ومن اليسار، ومن الدولة الفيميرية حيث شن الحرب على النظام البرلماني ولم يكن ليعني، كما هو شائع[6]، رفضه للنظام الديموقراطي: بل كان من مؤيدي الدولة القوية **Autoritaire** بتعبير ماكس فيبر، أي الديموقراطية الاستفتائية[7]:

ويعود الفضل لكارل شميث، في البناء النظري المحكم للقانون الواقعي، والذي وافق أزمة دول القانون اللبرالي في بداية القرن العشرين.إنه بناء نظري دشنه بنقد الدستور الليبرالي، الذي لم يقطع مع النظام اللاهوتي القديم، ولم يحقق قطيعة ابستمولوجية ولا قانونية معه (اللاهوت والسياسية)، ولم يكن سوى دستور مؤسس لشكلانية ديموقراطية تخفي واقعه السياسي الدكتاتوري (في الدكتاتورية، اللفياتان قراء ة في نظرية الدولة لطوماس هوبز). يظهر في حالة الاستثناء، ويظهر السيد الحقيقي المالك للسطة القانونية السياسية (في مفهوم السياسي، في النظرية الدستورية)، أظهره في بحث إمبريقي نقدي للتراتبية القانونية الوضعية (القرار والحكم) والدولة الإدارية كتجسيد لسلطات السيد الحقيقي المالك لكل السلط الدستورية والسياسية والقانونية (الشرعية والمشروعية، أزمة البرلمانات).

كان واضع الدستور، يسعى إلى إعادة السلطة إلى الزمنية البشرية،كلحظة تاريخية علا فيه العقل البشري في الفن والعلم والإيمان بقدرات الإنسان الطبيعي، دون حاجة إلى قوى فوق طبيعية ، قادت البشرية إلى حروب دينية أساسها الصراع على السلطة، وحكم ملكي مطلق مسنود بتسلط كنسي احتكر الكتاب الإلهي المقدس وأسس عليه حكما لاهوتيا، فوض فيه الحكم لحاكم واحد ، يمثل الوحدة في كل مناحي الحياة ، ويخضع لتراتبية من الإمبراطور إلى البابا إلى الملك .

إن العقل القانوني الحديث، كان يسعى إلى تفكيك الحكم الملكي المسنود بالسيادة الإلهية، وتعويضه بحكم وضعي صاغته فئات المجتمع أو الشعب، ككائن لم يكن حاضرا في الساحة السياسية، مادامت الشرعية الدينية والتاريخية مستمدة خارج نطاقه.

ويمكن فهم الانتقال من حكم الشخص الطبيعي المطلق الذي يعبر عن إرادته الفردية الواحدة إلى حكم شخص معنوي عام يعبر عن الإرادة العامة والمصلحة العامة، قد نقل المجتمع وسلطاته الدستورية إلى مرحلة جديدة، يعبر فيها عن سيادته الشعبية عبر مؤسسة البرلمان وينفذ إرادته العامة التي يمثلها القانون عبر جهازه الحكومي والإداري ويحتفظ بحقه في المراقبة عبر سلطاته القضائية الإدارية والدستورية.

---

**5-CARL SCHMITT, La notion de politique , Theorie du partisan , Flammarion , 1992. Julien Freund , Preface, p,9**

**6- يبدو أن كتابات كارل شميث هي مؤسسات إدانة( institution de la censure( condamnationd une opinon ، وذات أحكام اتهامية ، كما هو شأن كل من أورد سيرة ماكيافيل ، هوبز أو كارل شميث . هدا الأخير اعتبر المنظر الملعون في علم السياسة ، متهم قبل 1933م وبعد انخراطه في العمل السياسي مع النازية . كفى ذلك لإدانته حتى دونما بدل عناء قراءة وفهم متنه .موريس دوفرجيه ، أحد النماذج. ففي 1921م نشر كارل شميث كتابه الديكتاتورية ، وهي من الدراسات الأكمل و الأدق التي تناولت بالدرس والتحليل هذه الظاهرة، حيث درس تاريخها منذ ماكيافيل إلى ماركس بالمنهج التقليدي الألماني الأكاديمي .**

**بحث فيه ، كارل شميث تطور مفهوم الديكتاتورية ، واهتم بتحليل وعرض نقدي لأول مرة، بحالات الاستثناء كقانون loi martiale، حالة الحصار ... اعتبره ،موريس دوفيرجيه ، مثل كل كتابات كارل شميث ، كتابات ساخرةعدوانية ecrit satirique violant dit un pamphlet، ولم يكلف نفسه القراءة ولو فهرس الكتاب.جوليان فروند،نفس المرجع ص 9.**

**7- Démocratie plébiscitaire ( wébérienne ): la démocratie peut s incarner dans un chef fort , aimé de la population , car celui-ci peut ainsi donner de la cohérence et de la vision a l action publique , a condition qu' il remette régulièrement en jeu son pouvoir auprès des électeurs, Julien Freund, op-cite p 12**

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد أفرز هذا الفهم مدرسة في الفقه والقانون، تنعت بالاتجاه الوضعي أو المعياري.ويبدو هانس كيلسن أحد أهم مراجعه النظرية، بحيث يعتبر الشخص المعنوي العام الذي صنعه العقل القانوني الحديث، ممثلا في الدولة، كما يعتبر القانون بوصفه لسانا ولغة وإرادة عامة، متسما بالحياد و التجريد.

وفي الدرس الجامعي القانوني في القرن الواحد والعشرين لإنزال نردد هذه التعريفات والمفاهيم العامة والمجردة كصفات القاعدة القانونية، ودولة القانون الوضعي.

لكن هذه الوضعية والمعيارية اللتان حاولتا تحييد القانون والدولة والمؤسسات كأشخاص معنويين عامين، اصطدمتا بحركة التاريخ التي أصابت الدولة كفكرة هيجيلية مطلقة ومجردة ومحايدة، بتعبير كلسن، وهي طبيعية كما نظر إلى ذلك لوك ومونتسكيو وروسو ... إنها حركة أبانت عن تحول الحكم إلى الأشخاص الطبيعيين، وإلى الحاكم الواحد، تجلت اقتصاديا في حكم البيروقراطي، وسياسيا في حكم إداري حكومي شرع حكمها ضرورات "العقلنة البرلمانية"، أسست لحكم الدولة الإدارية كظاهرة قانونية لما بعد الحداثة.

وسنتوقف عند هذه الأخيرة، لإثارة نقاش نقد الحداثة الدستورية، على المستوى الدستوري /الإداري.

ويمكن القول تمهيدا، إن الفكرة الجوهرية التي يمكن تبسيطها في هذه الورقة، والتي نبتت بين أضلع الانسداد الذي آلت إليه الحداثة الدستورية الأولى ورديفتها الفقهية والمدرسة القانونية الوضعية.إن النظام السياسي هو جوهر بناء الدولة الحديثة، وليس النظام القانوني الطبيعي والمحايد، و عليه، فكل نظام قانون يحمل تصورا سياسيا ومصالح سياسية واستراتيجية يوسع مجال تحرك الصديق ويحد من حركة العدو وفق النظرية السياسية للدولة لكارل شميث، أحد أعمدة الفقه القانوني المعارض للنظرية المعيارية.

لم يكن الشخص المعنوي العام إلا تجسيدا للقوة الإلهية الخفية المجردة، تماهت فيه الدولة المجردة من الحياة الخاصة مع الشخص العام، وصارت لها حقوقا وواجبات دستورية، تماثل ما للقوة المطلقة من حقوق وطاعات أزلية.

انتقد كارل شميث تحييد سلطات الدولة الثلاث التشريعية والحكومية والقضائية، التي تماثل الثالوث الديني المقدس، إنها في حقيقة الأمر شكل مجرد مضلل.ولا تظهر حقيقة السلطة السيادية، إلا في الحالات التي تهدد وجود الدولة، القانون والمؤسسات فيتم إعلان حالات تعليق حكم القانون العادي، للسلطات العادية، ويظهر الحاكم السيادي مقررا ومعلقا كل القوانين الشكلانية.

ليس القرار الإداري في حالة الطوارئ أو الاستثناء عموما سوى كشف عن التصور الأسبق عن وحود الدولة أو المرافق لبداياتها، تصور حدي يضع حدود الصديق المناصر للفكرة الأولى، للبذرة الأولى قبل بدء الخلق واستدعاء الخليقة. الفكرة الليبرالية أو الماركسية أو الاتوقراطية، هي تصور للخلق، تنشؤه بمعية الخلق المنقسم بين مؤيدين أنصارا و أعداء معارضين. والقانون يوضع على عتبة التناقض بين الفريقين، يمنح الهيمنة والسيطرة للفريق الصديق دون أن يثير ظاهر النص إقصاء للعدو. فيوضع قانون اسمى على الخلافات، كما سمى قانون سماوي على تعارض في الخلق الأول، مع المعارض الأول للخالق الحاكم، ومن ناصره من الأصدقاء / الخليقة حين اقترفوا الخطيئة الأولى.

يعتبر الدستور قانون/ عتبة بين الصديق والعدو، في مساحة نظرية للديموقراطية، والقصد هو إخفاء التناقض الذي حسم فيه لصالح السياسي المهيمن لحظة الولادة. فالديموقراطية في الحقيقة هي "هوية المسيطر والمسيطر عليهم، الحاكم والمحكومين، الأمر والمطيعين "[8]. ولا تظهر قوته إلا حين يفشل القانون

8 كارل شميث ، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2018م. ص 13

/الدستور في تقييد العدو، حين يسعى إلى الإطاحة بفريق الأصدقاء، بسلطان إرادته الأولى، فتطفو علامات الحرب أو الحرب الأهلية أو الثورات .

فالقانون ليس محايدا، الدستور ليس محايدا فهو حامل لحرب أهلية بين فريقين، تلبس ثوبا قانونيا في لحظات السلم، كحرب أهلية قانونية، قبل أن تصير واقعا مستعصيا على الضبط الدستوري، كحرب أهلية فعلية أو مادية، تعيد بسط هيمنة الحاكم السيادي أو تنفيه بوضع قانون جديد يرسم حدودا جديدة للأصدقاء الجدد والأعداء القدامى.

حين يعلن الحاكم / الدولة حالة الاستثناء التي تعلن بلوغ العدو الحد الأقصى المسموح به في المعارضة. تضيق العتبة السياسية، التي وضع عليها النظام القانوني.

يمكن فهم الإدارة بقوانينها وامتدادها الحكومي، في ضوء ما تبقى من النظام القديم، **Alexis de Tocqueville**حيث حكم الأشخاص الذاتيين، المؤسس على مبدأ تراتبية الحكم من الامبراطور إلى البابا إلى الملك إلى الأسياد إلى الأقنان، ومبدأ توحيد السلطة من حيث مصدرها وعملها، توحيد إلهي لحكم ملكي مفوض، ومركزية تدور رحاها حول قطب ملكي يجسد السيادة ويمثلها، انتقلت إلى حكم معاصر حديث للدولة الإدارية التراتبية المركزية ذات العقيدة الواحدية، وحدة التراب الوطني **BertrandBadie**، منذ ظهوره بعد تفكك الامبراطوريات المجالية الكبرى[9].

ينطلق شميث من مفهوم الشرعية والمشروعية في نقد المعيارية القانونية،ويطلق على الدولة الليبرالية البرلمانية عبارة «الدولة التشريعية»و«الدولة القانونية»، ويعرفها بأنها تصدر عن تصور سياسي خاص مفاده أن «المعايير هي التي تعبر بأفضل طريقة ممكنة عن الإرادة العامة، دون أن يكون ثمة مكان لنقاشها،وهذه المعايير تريد أن تكون هي القانون ويتوجب لهذا السبب أن تتمتع ببعض الخصائص، التي تخضع بقوتها المفاهيمية " المعيارية كل قضايا الشأن العام[10].

فهذه الدولة، دولة القانون الوضعي هي أيضا الدولة البرلمانية، لأن البرلمان هو الذي يضع المعايير القانونية من حيث هو الجهاز التشريعي. من أجل ذلك تكرس الدولة التشريعية الفصل بين القانون وتطبيق القانون، وبين سلطة التشريع وسلطة التنفيذ. بيد أن السيادة في هذه الدولة ليست للقائمين عليها؛ بل للقانون المجرد الذي يتمتع بكامل السلطة أي أن الجهاز الذي يصدر القانون البرلمان . ليس في الواقع هو الذي ينشئها أو يضعها، وليس هو الذي يطبقها؛ وإنما «يصوغ» المعيار السائد الذي على أساسه تمارس السلطات الحاكمة وظائفها التنفيذية.

إن ما يحرص شميت على تأكيده هو أن الديمقراطيات البرلمانية تقوم على الخلط بين إرادة الشعب وإرادة البرلمان، ومن ثم لا مكان للقانون بمفهومه الصوري إلا انطلاقاً من الإيمان المسبق بالتناسق الكامل بين قاعدة الأغلبية وإرادة الشعب بمفهومه الكلي الجماعي. نلمس هنا نقد شميت الجذري للمدرسة المعيارية الوضعية التي يمثلها «كلسن» في تماهيها بين الدولة والنظام القانوني، معتبرا أنها عاجزة وعمياء أمام الواقع، ولا يمكنها تجاوز فكرة القانون بما هو مثالية معيارية مجردة وسلبية،ولا تستطيع أن تحدد إيجابا شكلا سياسيا عينيا،فالقانون في تجرده وموضوعيته يحتاج إلى ضمانات، ومن هنا مشكل الصورة القانونية بالمعنى الجوهري؛ أي القرار الذي ينعقد به الأمر ومدى استقلاليته عن مضمون القاعدة القانونية، ولا يمكن للنظرية المعيارية أن تتجنب هذا الإشكال أي: العجز الأصلي للمنظور القانوني من حيث إدارته وإجرائيته.[11]

9Bertrand Badie , La fin des territoires,

10 C. Schmitt, Legality and Legitimacy, Duke University Press, 2004, p. 3. 1 -

11 J. Francois Kervegan, Hegel, Carl Schmitt: Le Politique Entre Speculation et Positivite, Puf, 1992, p. 60.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

إن الخطر الذي يفضي إليه هذا التصور القائم على مبدأ حياد الدولة تجاه إرادة واختيارات ممثلي شعبها هو نبذ التمييز بين القانون والظلم، بحيث يجري ابتداء إقصاء إمكانية الظلم وخطر الاستبداد من منطلق الضوابط الإجرائية التنظيمية للشرعية السياسية، كما يجري إقصاء الحرب من المنطلق نفسه من منظور قانوني يتلخص في التسوية السلمية للنزاعات.

في الواقع إن الدولة التشريعية البرلمانية وإن قامت على مجرد التقيد الحصري بمرجعية القانون وتطبيقه عمليا فإنها من حيث هي دولة تختزن في ذاتها « حاجة غامضة للتفوق ».«لا بد أن تبرز للعيان، فيما وراء طابعها التنظيمي الإجرائي المعلن مانحة إياها نمطاً من الأولوية الشرعية العليا».

تظهر هذه الأولوية السياسية خصوصاً في فترات ( **Political Premium**) التأزم والاحتقان، وتعبر عنها مقولات غير محددة في سياقات عينية (متطلبات الأمن القومي والنظام العام والمصالح الحيوية...)، كما تتجلى فيما عبّر عنه شميت بتمتع المتحكم الشرعي في القوة العمومية" بمسلمة الشرعية"في كل قراراته المتخذة في أوقات الاحتقان التي لا مناص منها، كما أن مثل تلك القرارات الاستعجالية تطبق على الفور مهما كان الشك فيشرعيتها ومهما كانت خاضعة لطعون قضائية بعدية.

المبحث الثاني: سيادة القرار الإداري وتواري سيادة القانون في حالة الاستثناء: ميلاد الدولة الإدارية

نجد أصول نظرية الدولة الإدارية كنموذج للحكم في كتابات فوكو[12] كتفسير الانحراف الواقعي والفعلي لدولة القانون الحديث، إلى دولة إدارية تطوق الحياة العامة، **bio-adminiadtratif** و السياسية الحيوية **Bio-politique**. وظهر مفهوم الدولة الإدارية في دروس **Collège de France** 1978، لأنه حسب فوكو يمكن أن نفهم "تاريخ نظام الحكم":

1- مجموعة العناصر (المؤسسات، والإجراءات، والتحليلات، والحسابات، والتكتيكات ، وما إلى ذلك) التي تسمح بممارسة سلطة معقدة تستند إلى معرفة الاقتصاد السياسي، والتي تستهدف السكان والذين لديهم نظام [13] "كأداة فنية أساسية" أو ما يسميه بالأجهزة الإدارية الأمنية .

2- الميل في الغرب إلى الاتجاه نحو شكل السلطة "الحكومية"، وهو الاتجاه الذي أدى إلى تطوير تقنيات الحكومة والمعرفة المتعلقة بالدولة.

نتيجة السيرورة التي من خلالها أصبحت دولة العدالة في العصور الوسطى" تدريجيًا "تحكم"، يضيف فوكو أن الرعوية (الرعية) المسيحية القديمة، والتقنيات السياسية العسكرية الجديدة و"الشرطة" كانت بمثابة ثلاث نقاط رئيسية استند إليها حكم الدولة في الغرب.

وفي هذا الإطار أبرز شكل حكم الدولة في الغرب خلال الفترة الممتدة ما بين القرن الخامس عشر الميلادي والقرن الثامن عشر منه، وميز فيه بين ثلاثة أنواع، لكل نوع مجموعة من الخصائص:

- دولة العدل: شرائع الله، السيادة، القوانين / إقطاعية التراب (فيودالية التراب/المجال) / القوانين العرفية / قوانين مكتوبة
- الدولة الإدارية: سيادية إدارية /مجال ترابي محدد/المعايير القواعد والنظام
- دولة الحكومة: الحكومة والسكان، الاقتصاد السياسي/ عقلنة الدولة/ معرفة الدولة، إحصاء.

اعتمد فوكو منهجا حفريا للنص وللمفهوم القانوني يعيده إلى أصله، إلى تاريخ تشكله. وقد وجد في الفكر النقدي لما بعد الحداثة الدستورية لعصر النهضة ، وفي الزمن التاريخي للحكم الملكي والتسلط الكنسي في أوروبا

12ميشيل فوكو. 2004. "درس 1 فبراير 1978" و "درس 8 فبراير 1978". في الأمن، التراب/ المجال، السكان. درس في Collège de France 1977- 1978. ص91 – 118 و ص 119 - 138، باريس: Gallimard et seuil (coll. Hautes études) 2004.

13- موجود حتى في الملكيات الإدارية (المدارس، ورش العمل المسلحة)، يكون الانضباط حاضرًا دائمًا عند محاولة إدارة السكان حتى في أدق التفاصيل (معدل المواليد والعادات الجنسية)

نقطة البدء "الحقيقية" التي تلتقي فيه الفلسفة والتاريخ مع القانون لخلخة وتقويض مفاهيم ونظريات السلطة والدولة من أجل بناء مفاهيم للحقيقة المعاصرة والمعاشة، ومنها مفهوم البيوسياسي أو البيوسلطة الإدارية والسياسية (فوكو، المراقبة والعقاب، فوكو، حفريات المعرفة، فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، فوكو، نيتشه، الجنيالوجيا والتاريخ، ضمن ميشيل فوكو : جنيالوجيا المعرفة).

إن ما يعنينا اليوم في دراسة منهج فوكو الحفري للنص، هو الطريق التي يسلكها في بناء براديغم للتفسير، كبراديغم الرقابة الشاملة للسلطة " على أساس قاعدة فكرية نقدية فلسفية صلبة ومرحلة تاريخية تتضح فيها حقيقة السلطة بجلاء ، ولم يكن القانون في تاريخها سوى إرادة السياسي المهيمن .

يستخدم فوكو مفهوم البيو سياسي او الطاقة الحيوية **biopower** للدلالة على هذا الشكل الجديد من القوة الإدارية الضبطية ، إن الطاقة الحيوية **biopower** هي عملية فردية وجماعية: فهي تتدخل من خلال التقنيات التأديبية من أجل التحكم في الهيئات الفردية وإدارتها بينما تتدخل أيضًا على مستوى السكان الذين يُنظر إليهم على أنهم مجموعة اجتماعية أو بيولوجية محددة بخصائصها وعملياتها الخاصة (أي معدلات الولادة ، ومعدلات الوفاة ، ومقاييس الصحة ، وهلم جرا). منذ عمل فوكو الرائد في مجال البيو سياسي او السياسة الحيوية **Biopolitics** ، كان هناك انتشار للأبحاث المستوحاة منه. وقد اقترح البعض حتى حدوث تحول في السياسة الحيوية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.[14]

في "ولادة السياسة الحيوية **Biopolitics** " او البيو سياسية ، يبدأ فوكو في وضع نظرية الليبرالية كممارسة ونقد للحكومة ، والتي يرى أن نهوضها لا ينفصل عن صعود تكنولوجيات السياسة الحيوية للحكم ، والتي بسطت السيطرة السياسية والسلطة على جميع الرئيسية عمليات الحياة نفسها ، من خلال نقل السلطة السيادية إلى "الطاقة الحيوية **biopower** " - أي التقنيات الضبطية التي تحكم العمليات الاجتماعية والبيولوجية البشرية مشيرا إلى أن الفكر الليبرالي يأخذ المجتمع وليس الدولة كنقطة انطلاق. ويترتب على ذلك ، أن نقد المؤسسات الحاكمة للدولة الداخلية لليبرالية يجب دائمًا ، من الناحية العملية ، أن يتفاوض على شرعيتها للحكم في العلاقة بين الداخلية المتغيرة والعوامل الخارجية المقدمة في الدولة ، بين الأفراد "الليبراليين" المتمتعين بالحكم الذاتي و السكان. وينتج عن ذلك قدرة الليبرالية الضرورية على اتخاذ العديد من الأشكال الضبطية الإدارية و الأمنية.[15]

من هذا المنطلق يمكن القول أن فوكو في تحليله للسياسات الحيوية ((**biopolitiques** استبدل القوانين بالمعايير و القرارات ، فضلا عن توظيفه لمصطلح جديد، هو مصطلح الجاهزيات ، هذا المصطلح الذي شغل كل المهتمين اليوم بالسياسات الحياتية ، و يطلق فوكو مصطلح الجاهزية على كل تجمع، وفير غير متجانس، لعناصر عديدة كالخطابات و التشكيلات المعمارية و المؤسسات و التنظيمات و الاجراءات الادارية و القرارات و القوانين، كما يقصد به ذلك التشكيل الذي له القدرة على أن يستجيب استراتيجيا لأي طارئ . لذلك تتمتع الجاهزية بوظيفة استراتيجية مهيمنة. ويشكل هذا المصطلح جسرا بين الحياة و السياسات، و هو احدى الآليات التي يمكن اعتمادها لقياس التفاعل التقاطعي الحاصل بينهما ( أي بين الحياة و السياسات ) ، تضمنه الدولة الإدارية الأمنية و يمكن القول أن بوابة السياسات الحياتية قد فتحت على مصراعيها حين أفسح الاجتهاد القانوني المجال للجاهزيات التي تهدف إلى تنظيم الحياة بالرجوع الى المعايير وليس الى القوانين ،و التي ستعزز هذا الهدف استنادا إلى ضرورة السياسة الاستراتيجية للحياة[16].

14 https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0170.xml مقتطف من مقال منشور بموقع التالي

15 . T. Lemke. 2011. Biopolitics: An Advanced Introduction. New York University Press.

16 أماني أبو رحمة: مقال حول، ميشيل فوكو: السلطة على الحياة و حكومة النوع البيولوجي منشورات EDU-COMMUNITY, ACADEMIA،2018، ص7

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ان الدولة الإدارية في تصور فوكو هي التي تبرز هندسة السلطة اليومية ، تضمنها بالقرارات بدل القوانين ، وفق سياسية بيولوجية حديثة تجمع العقاب السلطوي القديم ، امام الجماهير بالديموقراطية التأديبية اليومية .

و في كتابات يورغن هابرماس وفي إطار تحليله لبراديغم الإدارة الإجرائية **paradigme procédural**، نصادف مفهوما جديدا للدولة الإدارية المعاصرة خصوصا في كتابين مؤسسين لنظرية هابرماس في القانون والسياسة والإدارة، كتاب القانون والديموقراطية بين المعيارية والواقع، وكتاب **Intégration Républicaine**. الكتابان استمرار للأطروحة الأخلاقية والفعل التواصلي، يعتمد نسقا نظريا للقانون والديموقراطية يرى الأنظمة الاجتماعية الحديثة لا تتشكل بالمعايير الأخلاقية فحسب، بل بالمؤسسات السياسية والقوانين أيضًا. وفي هذا السياق، يُتَمِّم «بين الحقائق والمعايير» أخلاقيات الخطاب، وفي الوقت نفسه يُعد امتدادًا واستكمالًا لبرنامج النظرية الاجتماعية ومن ثم تعتمد النظرية السياسية والقانونية على النظرية الأخلاقية[17].

اهتم هابرماس في دراسته[18]، لدولة القانون السياسية والإدارية الغربية بربطها بالديموقراطية، وانشغل بقدرتها كبراديغم قانوني وضعي **paradigm procedural** على تحقيق الحقوق وتكريسها، أي على استيعاب الواقع الاجتماعي الضاغط بطلباته على الدولة.

وفي عالمنا المعاصر، يهمنا تغيير مفهوم القانون في انحرافه الإداري بالشكل الذي يسمح للدولة الديموقراطية للقانون **Etat de droit démocratique** بالتقدم والتحول والتغير في مجتمعات معقدة، ما قاد إلى تحول الدولة الدستورية الحديثة إلى دولة إدارية.

يرى هابرماس شرعنة **LEGITIMATION** التدخلات الإدارية للدولة الحديثة لا تعود الى التدخلات والعمليات الضبطية للدولة فقط، بل إلى غياب شرعية أو شرعنة قائمة على الميلاد الديموقراطي للقانون.

يضع المشرع قيودا لاستخدام السياسي للقانون من أجل إنتاج سياسات عمومية، لكن تلك الشروط تتغير حين لا تحضى بالإجماع، فيتم إدماج المعارضات المدافعة والمتضمنة لحقوق في تغيير المساطر من أجل إعادة إنتاج مشترك للقانون، للسياسات.

التقييد المسطري، يجب أن يفيد عدم الاعتداء على الحقوق أو على الآراء التداولية المخالفة، هو تقييد وضعي لفائدة الديموقراطية. إن هبرماس يستخدم نقط ضعف الوضعية اللبرالية من أجل تقويتها ودمقرطتها، من خلال إزاحة التطابق بين مفهوم السياسة ومضمون القانون، ورهن شرعيته باستيعاب الآراء التداولية للفضاء

---

**17-. يجوز أن يقول المرء (ولا شك أن أحدهم قالها بالفعل) إن فلسفة هابرماس اتخذت منعطفًا سياسيًا. وإذا صح ذلك، فلا عجب ما دامت نظريته الاجتماعية والأخلاقية، بحسب زعم كثير من نقاده، كانت دومًا في واقع الأمر نظرية سياسية مُقَنَّعَة. وحتى لو صح ذلك، فهو لا يعني أن هابرماس يمكن أن يُسْقِط النظرية الأخلاقية لمصلحة نظريته السياسية والقانونية. والواقع أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك؛ لأن السياسة والقانون، من وجهة نظره، لا يتسنى لهما العمل في غير وجود الخلقية؛ يورجن هابرماس ، مقدمة قصيرة جدا ، جيمس جوردن فينليس James Gordon Finlayson، ترجمة أحمد محمد الروبي ، ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، الطبعة الاولى 2015م.**

18 -Jurgen HABERMAS, l'intégration républicaine ,Essais de théorie politique ,Ed,Hachette Littératures, Pluriel , 2014

L} ŒUVRE de J. Habermas est abondante (trop peut-être, la moindre conférence étant aussitôt publiée), ce qui ne l'empêche pas d'avoir une grande systématicité. Chaque nouvelle pièce est censée s'insérer dans un ensemble qu'elle complète ou nuance. C'est ainsi que L'intégration républicaine, ouvrage d'ampleur moyenne, prolonge et ajuste les thèses exposées dans Droit et démocratie (Paris, Gallimard 1997 ; 1ère éd. 1992). Les travaux récents du philosophe de Francfort entendent articuler philosophie normative et sciences sociales à travers l'«intégration» des secondes à la première (selon l'expression heureuse de S. Haber, in Habermas et la sociologie, Paris, PUF 1998). À partir d'une problématique essentiellement normative, il s'agit d'éviter le reproche de formalisme abstrait que Hegel adressait déjà à Kant et de démontrer contre Weber qu'une théorie normative de la démocratie et du droit est bien «de ce monde».

- voir aussi , J. Habermas, L'intégration républicaine ,note critique, Y,Sintomer , Politix , RSSP

(Revue des sciences sociales du politique) Année 1999 46 pp. 173-177

التواصلي العام المشكل من النطاق الرسمي والنطاق غير الرسمي. إنها مساطر ديموقراطية في هذه الحالة فقط، ويمكن قبولها على هذا النحو فقط من أجل ميلاد ديموقراطي للقانون.

إن التدخل الإداري الأخير، الأول في حقيقة الأمر، أخير في مسلسل صنع القرار، الأول في صناعة المساطر الإدارية الديموقراطية للقرار السياسي الديموقراطي، يبقى أهم مجال للدراسة والبحث وقياس المعايير، المعايير الصحيحة أو الصائبة المشكلة ديوقراطيا، أو المعايير غير الشرعية وغير الديموقراطية.

نعني بالمساطر الإدارية الديموقراطية، فتح قنوات للتواصل مع الآراء التداولية خارج النطاق الرسمي، حتى لا تصير مساطر تبريرية للسياسة الرسمية فقط.هي مساطر تؤدي وظيفة الإدماج الوظيفي للمساطر، من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي، للديموقراطية وشرعية القانون كإجماع وتراض وموافقة الجميع. شرطان إذن هما بمثابة مكونين أساسين للقانون والمساطر الإدارية عليهما التكامل من أجل تحقيق المشروعية والشرعية: الآراء والإرادة السياسية، تترجم البنية التكوينية الاجتماعية إلى تخطيط وبرمجة سياسية وتنفيذ مسطري إداري.

لو تعلق الأمر فقط بتدخلات الضبطية للدولة، لاستطاعت دولة الرفاه، تقويمها وتصحيحها بتقييد مسطري لهذه التدخلات.الأمر يعود إلى اجتثاث القانون من تربته التداولية الصحيحة وإلحاقه بأجهزة الدولة الرسمية التشريعية والإدارية، أي الانتقال من النقاش العمومي الذي يتيح التعبير الحر، مما يفقده الصلات التواصلية مع المشاكل الحقيقية والحلول المقترحة، والتي تنظر إليها الدولة بريبة وإقصاء.إن هذه الفجوة بين مأسسة الآراء والإرادة السياسية تترك للتدخل الإداري فتتسع وتتعقد أمام سعة الضغوطات والمطالب والحقوق، من أجل ضبطها وصناعة "قانونها " المنفصل عن الاثنين او المنحاز كدولة تمأسس العلاقة المتوترة بين الحق والقانون، بين السياسة الرسمية والآراء السياسية غير الرسمية.

إن الدولة الإدارية كنظرية قرارية في الدولة القوية الحديثة اكتملت أركانها مع نظرية الاستثناء عند كارل شميث، حيث القوة بيد سلطة دستورية واحدة ذات قرار سيادي، وقد ظهر مفهوم الدولة الإدارية في الكتابات الأولى لكارل شميث، استمرارا لمراجعة فكرية لمفاهيم القانون العام وفق منظور سوسيولوجي، سيرا على خطى أستاذه ماكس فيبر، في مشروعه الذي وضحه في كتب الشرعية والمشروعية، الديكتاتورية ...قبل أن يفتح نقاشا أوسع عن مآلات الدستورانية الديموقراطية اللبرالية، في نظرية الدستور، وحامي الدستور، واللاهوت السياسي ومفهوم السياسي وأزمة البرلمانات...

تعتبر نظرية الظروف الاستثنائية نظرية قديمة استمدت مدلولاتها من القاعدة الرومانية التي تقول"إن سلام الشعب فوق القانون"، درس كارل شميت في كتابه الهام "اللاهوت السياسي"**Politishe théologie**" مفهوم السيادة وحالة الاستثناء وإن كان هذا المصطلح الأخير يكتنفه غموض بسبب أنه على تخوم القانون والسياسة، إذ تتقاطع حالة الاستثناء إلى حد غامض وغير يقيني بين السياسة والقانون وتشكلان نقطة اللاتوازن بين القانون العام والواقعة السياسية.

تظهر حالة الاستثناء جليا عندما نلتف إلى أن هذه الأخيرة هي بالتحديد الحالة التي يكون فيها العمل والتقيد بالدستور والقوانين معلقا،وهذا يعني أن رئيس الدولة هنا يجسد أقصى درجات السيادة عندما يقرر من موقع خارج القانون.وبالتالي فحالة الاستثناء هي تلك الحالة التي يسهل فيها "تبرير" أي أفعال يقوم بها صاحب السيادة، الذي يمتلك سلطة مطلقة (تكاد تكون إلهية)، حفاظًا على النظام القانوني، كأنها تعليق للقانون من أجل القانون!

فصاحب السيادة هو الذي يستطيع إعلان حالة الاستثناء، ويضمن ربطها بالنظام القانوني ولما كان القرار هنا تحديدا يتعلق بإلغاء القاعدة نفسها،ولما كانت حالة الاستثناء تمثل الاحتواء والاستيلاء على فضاء ليس بداخل ولا بخارج، فصاحب السيادة يقف خارج النظام القانوني الطبيعي القائم،ولكنه ينتمي إليه لأنه من بيده

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قرار إمكانية تعليق الدستور بأكمله،إذن صاحب السيادة هو من يمتلك سلطة مطلقة.سلطة غير خاضعة للقانون تتجلى في وضعه للنظام القانوني،وأن صاحب السيادة بشكل أوضح هو من بيده قرار تعليق النظام القانوني بأكمله[19].

تتقاطع حالة الاستثناء إلى حد غامض وغير يقيني على تخوم السياسة والقانون، وتشكلان نقطة اللاتوازن بين القانون العام والواقعة السياسية[20].

فما كان التفكير في حالة الاستثناء غير مقدمة للعودة إلى التصور السياسي، للدولة بربط وجودها وسيادتها بامتلاك قرار سياسي متحرر من الخضوع المطلق إلى القوانين والمعايير المستقلة بذاتها. فالقرار القانوني السياسي يجد نفسه – لكي يعود إلى مجاله السياسي – أمام وضعية قانونية تقيده بمعايير صورية ثابتة، وتمتح من مرجعيات سياسية وقانونية وفلسفية لأفكار «فصل السلطات» و«مبدأ الحقوق الأساسية» و«الفردانية» التي تحيط بالقرار، فتمنع ظهور إمكاناته القادرة على تجاوز ما هو ثابت إلى تأسيس وضع سياسي قار. وقد مثلت هذه الوضعية القانونية التي تخضع السياسي للقانوني فتجعله مجالا ساكنًا وفق معيارية كلسن التي تفهم الوجود بوصفه أفعالا خاضعا لمعايير وقوانين قياسا بالمنطق الطبيعي العقلاني.

فالربط بين السيادة وحالة الاستثناء يظهر جليا عندما نلتفت إلى أن حالة الاستثناء هي بالتحديد الحالة التي يكون فيها العمل بالدستور والقوانين معلقا. وهذا يعني أن صاحب السيادة الذي يقرر في حالة الاستثناء،إنما يقرر من موقع خارج القانون، فكأن صاحب السيادة لا يجبرنا بقراره على احترام المعايير أو القوانين والتقيد بإتباعها، إلا لكونه يحتل موقعا تتعطل فيه القوانين ويعلق فيه العمل بها[21].

إن صاحب السيادة هو الذي يستطيع إعلان حالة الاستثناء، ويضمن ربطها بالنظام القانوني ولما كان القرار هنا تحديدا يتعلق بإلغاء القاعدة نفسها، ولما كانت حالة الاستثناء تمثل الاحتواء والاستيلاء على فضاء ليس بداخل ولا بخارج، فصاحب السيادة يقف خارج النظام القانوني الطبيعي القائم، ولكنه ينتمي إليه لأنه من بيده قرار إمكانية تعليق الدستور بأكمله [22]، وعليه فصاحب السيادة هو من يمتلك سلطة مطلقة غير خاضعة للقانون **legisbus solutus** تتجلى في وضعه للنظام القانوني، وأن صاحب السيادة بشكل أوضح هو من بيده قرار تعليق النظام القانوني بأكمله.

ثمة أسباب شتى يمكن أن تؤدي إلى تعليق النظام القانوني القائم تخضع للسلطة التقديرية للسياسي القوي ،منها ماهو طبيعي كالكوارث الطبيعية أو الحرب الأهلية ، ومنها ماهو سياسي وفق تقدير ما يهدد النظام السياسي والتصور السياسي للحالة السياسية بما يضمن استمرار قوة السلطة السياسية المهيمنة حينما يقع حادث لا يخضع للنظام القانوني القائم لأن هذا الأخير غير قادر على التحكم به وتقنينه حينئذ يعلق صاحب السيادة النظام القائم حفظا للنظام القانوني في الواقع، ويعلن حالة الاستثناء ما يؤدي إلى الكشف عن حيز غير مقنن تفقد فيه القوانين الاعتيادية فعاليتها .

تكمن حالة الاستثناء وفق نظرية شميت في الحيز الذي يصل فيه التعارض بين القاعدة وتطبيقها إلى أقصى درجات التركز، إنه حقل للتوتر القانوني يتلاقى فيه أدنى حد من السريان الشكلي مع أقصى درجة للتطبيق الفعلي، وبالعكس يمكن أن نطرح سؤالا مفاده:ما علاقة قرار صاحب السيادة في الاستثناء بالقانون؟

يذهب اغامبين إلى أن المساهمة المتميزة التي قدمها شميت قائمة على وجه التحديد في كونه جعل هذا الربط بين حالة الاستثناء والنظام القانوني أمرا ممكنا على الرغم من كونه ربطا مفارقا، لأن ما ينبغي أن يكون

19علوش نورالدين :إشكالية السيادة في الفلسفة السياسية المعصرة ،المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد 4 ،مارس 2018.

20جورج اغامبين حالة الاستثناء ترجمة نورالدين علوش مجلة إضافات العددان 21-20 بيروت سنة 2012-2013 م ص 203.

21مصطفى حداد ، كارل شميت والليبرالية، ضمن كتاب الموسوعة الفلسفية الغربية الجزء الثاني منشورات الاختلاف وضفاف، 2013م ص 897.

22La Notion de politique - Théorie du partisan Carl Schmitt La Notion de politique - Théorie du partisan .p13

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

متضمنا أو مسجلا في القانون هو شيء يوجد خارجه، بكيفية جوهرية وهو تعليق العمل بالنظام القانوني نفسه[23].

وحتى تتضح صورة حالة الاستثناء وجبت الإشارة إلى أن جورجيو اغامبين يعتبرها مختلفة كليا عن الفوضى، وبمعنى قانوني هناك نظام، لكن لا يمت بصلة إلى النظام القانوني العادي فهذا التمفصل مفارق بحيث إن ما يجب أن يسجل داخل القانون يظهر له بأنه خارجي بالأساس مادام لا يتناسب على الأقل مع تعليق النظام القانوني نفسه، مهما يكن عامل إدماج حالة الاستثناء في النظام القانوني، إذن يتعلق الأمر بتوضيح تعليق القانون بالكشف عن مجال القانون أيضا وليس فقط مجرد فوضى وهكذا تدخل حالة الاستثناء إلى القانون منطقة فوضى تعطي إمكانية تنفيذ ما هو حقيقي حسب شميت, فميزة حالة الاستثناء بحسب اغامبين ليست في الخلط بين السلط، بل في عزل قوة القانون بالقانون حالة الاستثناء هي تنظيم قانوني حيث المعيار فيه قانوني لكنه لا يطبق.

ويرى شميت أنه مع تعليق القاعدة تكشف حالة الاستثناء بوضوح شديد على عنصر شكلي وهو على وجه التحديد عن قانوني ألا وهو القرار. هذا يظهر أن كلا العنصرين، القاعدة والقرار مستقلان عن بعضهما، فكما يمكن أن تتقلص اللحظة المستقلة للقرار لأدنى حد لها، في الحالة الطبيعية تلغي القاعدة في الاستثناء، ومع هذا يظل الاستثناء قابلا للتفسير من الناحية القانونية، لأن كلا العنصرين القاعدة والقرار يظلان داخل النظام القانوني، وعلى هذا يمكن أن نفهم كيف كانت نظرية حالة الاستثناء أساسية في نظرية شميت عن السيادة التي أسس لها في كتابه اللاهوت السياسي[24].

ويرى كارل شميت في هوبز مثالا كلاسيكيا للبرادبغم القراري، فكل النماذج والقوانين، وكل تفاسير القوانين، وكل الأوامر والتدابير بالنسبة لهوبز قرارات أساسية للسيادة و"السيد "، "ليس ملكية شرعية أو سلطة كفأة"، بل هي الشخص الذي يقرر ولديه السيادة. ويخلص شميت إلى أن قرار السيادة هو البداية المطلقة، وهذه البداية "ليست سوى اتخاذ قرار بالسيادة إيذانا بديكتاتورية دولة تخلق قانونا ونظاما".

**الفصل الثاني:**

**حكم الدولة الإدارية من حالة الاستثناء الدستورية إلى الحالة العادية الإدارية: دور النخب الإدارية**

إذا كان كارل شميث في نظريته القرارية لميلاد الدولة الإدارية يستند إلى حالة الاستثناء كواقع عار لتجاووز حكم ا لقانون، وللنظرية الدستورية الليبرالية، فإن ما سنقدمه عن تفسير استمرار الدولة الإدارية النظرية النخبوية في الحالة العادية يكشف حدود سلطة "القانون" والتمثيلية البرلمانية " أمام قوة الإدارة والأقلية الحاكمة[25] التي لم تولد من رحم الإرادة العامة ولا الانتخابات الشعبية.

لم يكن غريبا أن تنشأ نظريات سوسيو -سياسية في دول تجلى فيها بوضوح انحراف الدولة الدستورية الحديثة، في المانيا، إيطاليا وأمريكا ، لتكشف عن أوهام النظام التمثيلي اللبرالي ، كما سنبسط فيما سيلي عن نظريات الأقلية الحاكمة المحتكرة للقوة، والمديرة للسلطة والحكم في نظام تمثيلي يضع القانون متماهيا مع الإرادة العامة للبرلمان والسيادة الشعبية .

لكن الغريب أن تجد هذه النظريات الواقعية للقانون أصلها في الدرس السوسيولوجي الألماني الفيبري ، سواء على أيدي تلميذه الألماني كارل شميث، أو المدرسة الإيطالية والأمريكية. ويمكن أن يفيدنا اليوم في ضرورة

---

23مصطفى حداد، مرجع سابق ص 898.

24Amine Benabdallah Une réception de Carl Schmitt dans l'extrême-gauche :La théologie politique de GiorgioAgamben Institut d'Etudes Politiques de ParisECOLE DOCTORALE DE SCIENCES POlitiqueyMaster recherche de pensée politique 2007 p23.

25- موضوع دراسة التدرج الاجتماعي Stratification sociale، وقد استخدم الباحثون في هذا المجال مفاهيم مختلفة لتفسير البنية الاجتماعية المهيمنة كالطبقة Classe، والشريحة Stratum، والطبقة المغلقة Caste، والنخبة Elite والأوليغارشية Olygarchie

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

تلاقي الفلسفة، السوسيولوجيا والقانون لفهم ظاهرة السلطة والقوة في المجتمعات المعاصرة، ما بعد الحداثة الدستورية الأولى.

المبحث الأول: حكم النخب[26] الإدارية في النظرية النخبوية الإيطالية حكم الأقليات المعينة دون تمثيلية.

تعود أصول بناء نظرية الدولة الإدارية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلى نظريات النخب التي ظهرت في إيطاليا وأمريكا، حيث تجلت الهوة بين حكم الشعب، حكم القانون، وحكم الأقليات المؤثرة وصانعة القرار ....إن دراسة السياسية حسب هارولد دوايت لاسويل **Harold Dwight Lasswell**[27]:" هي دراسة النفوذ وذوي النفوذ. فذوو النفوذ هم الذين يحصلون على أقصى ما يمكن الحصول عليه، وهؤلاء هم النخبة، وغيرهم هم العامة »[28].

من هذا المنطلق الفكري واستنادا إلىالمدرسة الإيطالية يرفض فيلفريدو باريتو[29] الديمقراطية التمثيلية القائمة على المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع، ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي؛ لأن الأفراد متباينون فيما بينهم من حيث المواهب والكفاءات. إذ يقسم أفراد المجتمع إلى مرتبتين اجتماعيتين، هما المرتبة السفلى ويطلق عليها تعبير « اللا نخبة » والمرتبة العليا ويدعوها بـ « النخبة »، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى « النخبة الحاكمة » وتضم الأفراد الذين يقومون بدور ما في تسيير شؤون الدولة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و« النخبة غير الحاكمة » وتضم باقي أفراد مرتبة النخبة[30].

أما جايتانو موسكا[31] فقد فرق على نحو منهجي بين النخبة والجماهير؛ غير أنه كان يستعمل معابير مغايرة للدلالة عليهما كالطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، فالأولى عند موسكا هي التي تقوم بأداء احتكار السلطة وتستفرد بالمزايا الاجتماعية الناجمة عن مركزها السياسي المتميز، بينما الطبقة الثانية هي خاضعة لنفوذ الطبقة الأولى في توجيهها وقيادتها بمختلف الوسائل، يقول جيتانو موسكا: « في كل المجتمعات -اعتبارا من المجتمعات الأقل تطورا ومدنية حتى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة- تبدو طبقتان من الناس: طبقة تَحْكُم وطبقة تُحْكَم. الأولى هي دائما الأقل عددا وتقوم بجميع الوظائف السياسية وتحتكر السلطة وتتمتع بالامتيازات التي تؤدي إليها

---

26- تعني كلمة ELITE الجزءُ المختارُ أو جماعةٌ متفوقةٌ اجتماعياً أو جماعةٌ من الناس أصحابُ أثر قوي في السلطةِ أو اتخاذِ القرارات كالقادة والمدراء. ويعني تعبير Elitisme (النخبوية) الاعتقاد والدفاع عن دور القيادة أو دور النخبة أو شعور الفرد بانتمائه للنخبة ويقصد بتعبير Elitiste النخبوية أو الإنسان الذي يعتبر نفسه من النخبة، مفهوم بنائي في تفسير التفاوت بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة ، وهو موضوع دراسة التدرج الاجتماعي Stratification sociale. وقد استخدم الباحثون في هذا المجال عدة تعابير لتشريح البنية الاجتماعية كالطبقة Classe، والشريحة Stratum، والطبقة المغلقة Caste، والنخبة Elite والأوليغارشية Olygarchie وغيرها من التعابير غير المتفق على دلالتها السوسيولوجية إلى يومنا هذا.

Webster's Third New International Dictionary, UnabridgedOnline, Encyclopedia Britannica, www.mwu.eb.com.

27عالم اجتماع أمريكي (13 فبراير 1902م-18 ديسمبر 1978م)، درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، وهو صاحب صيغة لاسويل الشهيرة في تصميم الرسائل الإعلامية المستنبطة من طرح الأسئلة التالية: من يقول؟، ماذا يقول؟، بأية وسيلة؟، لمن؟، وبأي قصد؟.

28قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 2012،ص32.

29 يعتبر باريتو (1923م) أحد علماء الاقتصاد الذين نجحوا في نقل الاقتصاد من مبحث من مباحث الفلسفة الطبيعية إلى علم رياضي يعتمد على البيانات والإحصاء مما جعله أحد المؤسسين لما يعرف ب « Micro Economics » التي تدرس السلوك الاقتصادي للأفراد وأثره على وضع السوق والعرض والطلب والأسعار. تبنى باريتو بناء على دراساته الاقتصادية ووضع إيطاليا إبان تلك الحقبة (حول الحرب العالمية الأولى) رؤية داروينية للمجتمع باعتباره مجموعة من الطبقات المتصارعة التي ينبغي أن يفنى الضعيف منها وأن يحافظ القوي على سيطرته على الثروة والسلطة. ألهمت أفكار باريتو الحركة الفاشية في إيطاليا حيث رأى باريتو أن الفاشية هي المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها حصر نفوذ الدولة على الاقتصاد لإطلاق يد القوى الاقتصادية « النقية ».

30صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، مرجع سابق، ص 438.

31 جايتانو موسكا (1931م) أستاذ ونائب وعضو في مجلس الشيوخ الإيطالي، تناول مفهوم النخبة في كتابه « مبادئ في علم السياسة » الذي ظهر في طبعته الأولى سنة 1896م، ثم ترجم إلى عدة لغات تحت عنوان آخر هو « الطبقة الحاكمة ».

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

السلطة، في حين أن الطبقة الثانية، الأكثر عددا، منقادة ويسيطر عليها من قبل الطبقة الأولى، بطريقة هي أحيانا قانونية نوعا ما، وأحيانا أخرى، بطريقة تعسفية وعنيفة نوعا ما»[32].

لم يكن المنظرون الإيطاليون، وهم يكشفون عن سوسيولجيا النخب الحاكمة، سوى مدخل نقدي لنقد الأسس النظرية للدولة الدستورية الحديثة والتي تجعل التمثيلية التشريعية وقيام السلطة البرلمانية والقانون تجسيدا للإرادة العامة والديموقراطية، وتفترض الإدارة جسما محايدا مهمته تنفيذ الإرادة العامة أي القانون.

لقد تأثر القانون العام بنظريات النخب، مما جعله يدمج البعد الواقعي السوسيولوجي والتاريخي والسياسي الذي أنتج النظام القانوني اللبرالي.

وفي ذلك يرى جون لوك بوديغل **J.L Boudiguel** وجون لويس كيرمون **J.L Quermonne** أن الوظيفة العمومية العليا الفرنسية، ليست ولم تكن مجرد أداة رهن إشارة الحكومة، من أجل تنزيل سياستها، بل هي قوة اجتماعية من ضمن قوى أخرى، تتكون من مجموعات من الرجال والنساء الذين يشاركون بشكل مباشر وأساسي داخل المجتمع، وهو ما جعلهم يتحولون فيعهد الجمهورية الخامسة إلى قوة سياسية. إن هذا التطور هو نتيجة لبناء وتشكل هيئات متعددة داخل الإدارة، وهو ما جعل الوظيفة العمومية العليا الفرنسية لا تقتصر على أن تكون إدارة للمسار المهني، بل هي نظام لهيئات يدعمها لتصبح قوة سياسية لوحدها.

لكن، هذه القوة لا يمكن اعتبارها قوة سياسية مثل باقي القوى، فهي تحتل مكانة من نوع آخر، تجعلها غير مرتبطة بشكل مباشر بالمجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية، أو تمتلك صفة جمعية، بل تتحرك بناء على علاقة مؤسساتية مع جهاز الدولة، وتحرص على شرعنة تصرفاتها بالرجوع إلى نظرية المصلحة العامة والمرفق العمومي، وهو الأمر الذي يمنحها دورا خاصا ويقودها لأن تشكل قوة دعم لسلطة الدولة.[33].

يمكن القول إن القوة لم تعكس مبدأ فصل السلط وتنظيمها كما تدعي النظرية الدستورية اللبرالية بل مكنت النخب الإدارية من جمع السلط في يدها، لتشرع وفق ما ظهر في الجمهورية الخامسة معلنة بداية العقلنة البرلمانية. يقول جون ميشيل إيمري **Jean-Michel Eymeri** وكزافيير بيو **Xavier Bioy**، « إن أنظمتنا السياسية أصبحت جمهوريات من الإداريين، يمارسون حكمهم في كل المجالات بشكل اعتيادي».[34]لقد تزايد حجم المهام وتنوعها وتعقيدها، بحيث أصبح من الصعوبة أن لا يدبرها أحد بمفرده »[35].

يمكن القول إن النظريات النخبوية أماطت اللثام عن الهوة النظرية بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي العام أو الاعتباري الذي صار عماد النظرية القانونية الوضعية. لم تعد الدولة والسلط والمؤسسات هيئات مجردة محايدة، وتكثيفا للإرادات الخاصة، و تمثيلا للإرادة العامة.

إن السلطة الإدارية هي التي تتمتع في أداء وظائفها بسلطة تقديرية واسعة وتقوم بكثير من أعمال وظائفها، ولها في سبيل القيام بذلك أن تعمل إراداتها متحررة إلى حد كبير من سلطات الحكومة أو البرلمان[36].

يمكن في ضوء هذه النظريات الاهتداء إلى ملامح اللفياتان الإداري الذي يحكم الشعوب المعاصرة، ويمكن فهم ملامح نخب كل دولة بما يجعلها واقعا سوسيولوجيا تاريخيا متمايزا عن باقي الحداثات القانونية والدستورية .

32 صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، مرجع سابق، ص 441.

33BODIGUEL, Jean-Luc; QUERMONNE, Jean-Louis. op cit, p8.

34 EYMERI-DOUZANS, Jean-Michel; BIOY; Xavier; MOUTON, Stéphane. Le Règne des entourages. Cabinets et conseillers de l'exécutif, Presses de Sciences Po, Coll. « Académique », Paris, 2015, p17.

35 Ibid, p 48.

36محمد فؤاد مهنا،القانون الإداري المصري المعاصر والمقارن :المرافق العامة، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1952 ،ص.159

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

في الواقع إن سلطة الدولة تحتكرها أقلية قوية في أعلى هرم المجتمع وتفرض تصوراتها على الأغلبية المحكومة، فما من حكم لكل الناس، ولا حكم لأغلبية على أقلية. ولا تمنع مبادئ النظام الديمقراطي من مساواة وضرورة استشارة الأغلبية، أن تكون الأقلية هي التي تقرر وتوجه وتتحكم في الأغلبية[37].

المبحث الثاني: النظريات النقدية النخبوية الأمريكية لحكم القانون والديموقراطية

في عام 1956م، ظهر كتاب « نخبة السلطة **The Power Elite** » لعالم الاجتماع الأمريكي شارلز رايت ميلز (1962)[38] الذي حاول فيه أن ينتقد تقسيم القوة والسلطة في النظام الاجتماعي الأمريكي، وقدم فيه نظرية جديدة بخصوص نخبة القوة واستمرارها،وتستند إلى طبيعة المؤسسات وتقاطع مصالحها بدل صفات الأشخاص ومميزاتهم.

يحاول ميلز أن يستعين بمفهوم نخبة القوة، مفضلا إياه على مصطلح الطبقة الحاكمة بقوله: «إن مصطلح الطبقة الحاكمة يحمل ظلالا سيئة، فالطبقة مصطلح اقتصادي، والحكم مصطلح سياسي. وعبارة الطبقة الحاكمة بهذا المعنى تعني طبقة اقتصادية تحكم سياسيا. وقد يكون هذا المعنى الذي يتصف بالضحالة والسطحية صادقا في أزمان معينة وغير صادق في أزمان أخرى.... »[39].

يعتبر تشارلز رايت ميلز من رواد النخبة الذين ركزوا في دراستهم للنخب على المؤسسات، وهو الأول من بين الذين استخدموا المنصب الرسمي باعتباره واحدا من أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأمريكي، يقول ميلز: « إن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث لا تنتسب إلى وظيفة أو أفراد، وإنما تنتسب إلى مؤسسات، يكفي الانتماء النظامي أو الموقع الرسمي في مؤسسة ما، لبيان فاعلية هذا الفرد وسيطرته في شؤون المجتمع»[40] .

ويرى ميلز أيضا في كتابه، أن السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز غالبا في ثلاث دوائر عليا لا تخرج عنها هي: القوة العسكرية - الشركات الخاصة - النخبة السياسية. ويوضح ميلز حدود هذه الدوائر بحيث إنها تتمتع باستقلال ذاتي نسبيًا في عملها، ولكن دائمًا في وضعية من الارتباط. « فقط في تحالف غالبا ما يكون معقدا، يستطيعون أن يفعلوا وينفذوا أهم القرارات »[41]. وهذا ما انتزع من بين يدي الرجل الأمريكي العادي القدرة على اتخاذ قرار فعلي يسهم في أي تغيير يراه إيجابيا في المجتمع من دون أن تسمح له النخبة بذلك[42].

بما أن الذين يتخذون القرار في الدولة هم من نفس الدوائر ويتقاسمون نفس التوجهات السياسية والاقتصادية، فهذا يعني أن القرارات سوف تكون من نفس النوع ومن نفس المصادر، مما يطرح سؤالا: في ظل نظام ديمقراطي ظاهريا، لماذا يتم تمويه أفراد الشعب بأن بإمكانه اختيار من يمثلهم إذا كان النظام في الحقيقة لن يمثل إلا نفسه؟ »[43].

خلاصة القول عند ميلز، هي أن النخبة هي نتاج الطابع المؤسساتي الذي يسيطر بإحكام على المجتمع الحديث، ومن ثم فإن القوة في المجتمع الحديث تميل إلى اتخاذ طابع مؤسسي عام، ويؤدي ذلك إلى ظهور منظمات تحتل أهمية قصوى في المجتمع، وتكون معا الأشكال الأساسية للقيادة في البناء الاجتماعي.

---

37 عبد الله ساعف، اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق، 1994م، ص249.

38 تشارلز رايت ميلز (1916-1962م)، عالم اجتماع أمريكي، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة كولومبيا، من أشهر أعماله: الياقات البيضاء (1951)، الصفوة الحاكمة (1956)، أسباب الحرب العالمية الثانية (1959) والخيال السوسيولوجي (1959م).

39تومبوتومور،الصفوة والمجتمع،دراسة في علم الاجتماع السياسي،مرجعسابق،ص.51

40MILLS, C. Wright; WOLFE, Alan. The power elite. Oxford University Press, 2000, p277-280.

L'élite au pouvoir, Agone, coll. « L'ordre des choses », 2012,p414..41 MILLS, C. Wright

42 سيرين براء الحاج أحمد، مراجعة لكتاب نخبة السلطة لشارلز رايت ميلز، موقع حكمة، تم الاطلاع عليه في 21 ماي 2018.https://hekmah.org/النخبة-الحاكمة-تشارلز-رايت-ميلز-مراج/

43المرجع نفسه.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أما الفيلسوف الأمريكي جيمس بيرنهام (1987)[44] في كتابه « الثورة الإدارية **The Managerial Revolution** » الصادر سنة 1941م. فيرى من خلاله بيرنهام أن المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي، تكون فيها السلطة بين أيدي أقلية ضئيلة من الأفراد (نخبة)، هم المديرون الذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع، كما يتولون أيضا تنظيم الشركات والمصالح الكبرى، فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في كل المجتمعات الصناعية الحديثة رغم اختلاف النظم السياسية فيها واختلاف الإيديولوجيات السائدة فيها.

وهنا يميز بيرنهام بين مجموعتين من المديرين **(Managers)**، الأولى تتكون من العلماء والتكنولوجيين والمهندسين. أما المجموعة الثانية فتتكون من مديري ومنظمي عملية الإنتاج؛ أي كبار المسؤولين في الهيئات التنفيذية ومشاريع الأعمال الكبرى، وهذه المجموعة من يعتبرها أكثر قوة وسيطرة على السلطة من غيرهم. ذلك بأنها لم تكتف بالاستيلاء على السلطة الاقتصادية التي كانت سلفا بين أيدي الملاك الرأسماليين للصناعة، وإنما يسعون إلى السلطة من أجل صياغة النظام الاجتماعي بكليته، كما يتراءى لهم[45].

نخلص إلى أن جيمس بيرنهام طرح فرضية وجود نخبة إدارية واقتصادية في القطاعين العام والخاص، متحكمة بمفاصل الأمور ومواقع تسيير الدولة، بل ويرشحها نتيجة مرحلة التحول السريع داخل بنية المجتمع، لتشكل نخبة مؤسسة لمجتمع مركزي جديد، أسماه بالمجتمع الإداري، وذلك على أنقاض المجتمع الرأسمالي الذي سيختفي، لكن هذا المولود الجديد ليس رأسماليا، وليس بأي معنى ديمقراطيا.

خلاصة القول، حسب مارك إيفانز[46]،هي أن النظرية النخبوية تقوم على أربعة افتراضات أساسية في شأن خصائص النظم السياسية:

- يشكل حكام المجتمع جماعة متماسكة اجتماعيا؛
- تتخذ هذه الجماعة منطقة ما مقرا ضمن أراضي دولة قومية؛
- النخبة الحاكمة « مغلقة » أمام المحكومين؛
- يختار أفرادها بسبب مواردهم الاقتصادية أو السياسية أو الإيديولوجية.

وهذا يعني أن هناك بالإضافة إلى الصفات والخصائص الذاتية، شروطا ومحددات موضوعية يمكن أن تؤدي إلى استمرار نخبة معينة في الحكم أو تحالف نخب معينة في السلطة. إذ أثبت واقع العديد من المجتمعات استمرار العديد من النخب نتيجة فهمها لديناميات السيطرة واستطاعت الحفاظ على وجودها عبر دورانها وتجديدها انطلاقا من بنية متعددة النخب لكنها متكاملة من حيث المبادئ والمصالح[47].

ربما كانت دراسة توم بوتومور حول النخبة والمجتمع من أهم الدراسات التي حاولت أن تفجر كثيرا من الأسئلة حول نظرية النخبة، مع تقديم تصنيف يقارب كل التعاريف التي وردت لدى المنظرين الأوائل لمفهوم النخبة، ويستخرج نقط التلاقي والاختلاف بينها، ويحدد اتجاهات تحاليل النخب بدقة.

---

44 جيمس بيرنهام (1905-1987)، باحث أمريكي تلقى تعليمه في جامعة برنستون وفي كلية بيلوم بأكسفورد إنجلترا. وعمل أستاذًا للفلسفة في الفترة 1932- 1954م في جامعة نيويورك. ومنذ سنة 1955م عمل محررًا للناشيونال ريفيو.

45 صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، مرجع سابق، ص445.

46كولنهاي، مايكل ليستر، ديفد مارش،الدولة، نظريات وقضايا، مرجع سابق،ص.83

47 إذا أخذنا مثلا النخبة الحاكمة في مصر منذ ثورة 1952م، فقد استطاعت الحفاظ على تواجدها رغم عدم توفرها على خصائص متميزة وكونها لا تمثل مصالح لمجموعة اقتصادية أو سياسية معينة، فإنها تميزت بحيادها السلبي تجاه الأحزاب السياسية واستغلت الطبيعة والبنية البيروقراطية من أجل إعادة تدويرها وتجنب تغييرها.أنظر فرضية دراسة الدكتورة مايسة الجمل من خلال كتابها النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية، المنشورة ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه لمركز دراسات الوحدة العربية، ص25.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يقول توم بوتومور في الفصل الرابع من كتابه الصفوة والمجتمع: إنه «بإمكاننا أن نميز ثلاث صفوات من بين الجماعات الاجتماعية التي تشغل مكان الصدارة في التغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة التي حدثت خلال القرن العشرين، وهذه الصفوات هي: المثقفون، ومديرو الصناعة، وكبار موظفي الحكومة، وهي غالبا ما ينظر إليها على أنها وريثة وظائف الطبقات الحاكمة القديمة، كما أنها العامل الحيوي في خلق أشكال جديدة للمجتمع »[48].

وسنحاول تجاوز تفسير بوتومور للجماعتين، المثقفة ومديري الصناعة، للتركيز على الجماعة الثالثة باعتبارها الفئة المعنية بالدراسة والتحليل.

يعتقد بوتومور أن اهتمام علماء الاجتماع بالصفوة البيروقراطية تأصل في أعمال ماكس فيبر[49]، الذي يرى أن قوة البيروقراطية يمكن اختبارها أو التأكد منها عن طريق السلطات السياسية حتى في ظل النظام الديمقراطي: ففي الظروف العادية نجد أن مراكز قوة البيروقراطية الكاملة النمو تكمن دائما في أعلى درجاتها[50].

يشير ميلوفان دجيلاس **Milovan Djilas**[51]ايضا في مؤلفه « الطبقة الجديدة »، إلى أن « هذه الطبقة الجديدة المتمثلة في البيروقراطية أو البيروقراطية السياسية بعبارة أدق » بوصفها طبقة تتضمن كما يقول كل خصائص الطبقات الحاكمة القديمة، فضلا عما لديها من خصائص جديدة خاصة بها. وتتكون الطبقة الجديدة من أولئك الذين لديهم امتيازات خاصة ومخصصات مالية، بحكم الاحتكار الإداري الذي يمارسونه[52].

يرد بوتومور بأن على دجيلاس الاعتراف بكون أعضاء هذه الطبقة ليسوا من موظفي الحكومة أو الإداريين بالمعنى الشائع، وسيكشف التحليل المستفيض عن أن هناك فقط فئة خاصة من البيروقراطيين هم ليسوا إداريين، وهذا بالفعل هو الحزب، أو البيروقراطية السياسية، أما بقية الموظفين فهم يمثلون فقط الجهاز الذي يعمل تحت سيطرة الطبقة الجديدة[53].

نجد مفهوم كبار موظفي الدولة عند بوتومور حاضرا عند الدول التي تعتمد الأنظمة الاشتراكية، فهو يرى أنهم ليسوا مجرد بيروقراطيين، بل قادة سياسيين حصلوا على القوة في الحزب عن طريق قدراتهم السياسية، ويمارسون سيطرتهم من خلال سيطرة الحزب. لكن هل يختلف هؤلاء عن كبار الموظفين في الديمقراطيات الغربية؟

يأتي بوتومور بوصف أحد النقاد للصفوة الإدارية الفرنسية بالعبارات التالية:« إنهم (أي كبار الموظفين)، يؤلفون هيئة عليا ذات سيادة، وتكوين ذاتي ولديهم حصانة من التدخل السياسي، ودعامة تتحطم عليها كل التيارات السياسية وتصبح عديمة الجدوى »، ويأتي برأي كاتب آخر يقول: « هناك جماعتان من المتخصصين أخذتا تحتلان مراكز القيادة في الدولة والاقتصاد. فصفوة الإدارة تتألف أساسا من بين المسؤولين عن المال وأعضاء مجلس الدولة، إنها هيئة تتشعب في كل مكان، وطالما أن هؤلاء المديرين ينتقلون عادة إلى القطاع الخاص، فإننا نجدهم في البنوك والمشاريع الصناعية والتجارية الكبرى. والمصدر الثاني هم خريجو مدرسة

48توميوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي،مرج عسابق،ص85.

49سنأتي على نظرية ماكس فيبر كاملة بالتفصيل في الفصل الموالي المتعلق بدراسة النخبة من خلال علم الاجتماع الإداري.

50المرجع نفسه،ص.97.

51ميلوفاند جيلاس،باحث تشيكي، قدم مؤلفا تحول النخبة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي، تحدث فيها عن الامتيازات الكبرى التي تحظى بها الأطر العليا للحزب والدولة، الشيء الذي يجعل منها طبقة مستقلة عن باقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى.

52رثوالاس، السونوولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع :ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010 م،ص.169

53توميوتومور، الصفوة والمجتمع،دراسة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق،ص.98

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

البوليتيكنيك الذين يكونون صفوة الأقسام الفنية في الدولة، ولكنهم أصبحوا الآن -بشكل متزايد- مديرين للصناعات الكبرى »[54].

استعان بوتومور بدراسة خاصة أجراها حول كبار موظفي الخدمة المدنية، والتي أوضحت بأن 84%من كبار موظفي الخدمة المدنية ينتمون إلى عائلات الطبقة العليا، أو الوسطى، وأقل من 1% ينتمون إلى عائلات العمال الصناعيين أو الزراعيين، هذا فضلا عن أنه في كل من بريطانيا وفرنسا، لوحظ أن كبار موظفي الخدمة المدنية قد حصلوا إلى حد كبير تعليما في مدارس ومعاهد عليا[55] خاصة بالطبقة العليا، وبهذه الطريقة تتكون الآراء الاجتماعية للطبقة العليا وتكتسب صفة الدوام[56].

**على سبيل الختم**

اخترنا في مقالنا العودة قليلا إلى الإرث النظري الذي ظهر في الدول الأكثر ليبرالية و ديموقراطية قبل أن تتحول إلى النقيض، سواء في ألمانيا و إيطاليا و أمريكا، ونعتقد أن هذه الدول أثرت بشكل كبير في النظريات النقدية للمثالية الوضعية التي أحدثت الطفرة الديمقراطية الدستورية القانونية في القرن الثامن عشر .

وليس الانحراف التوتاليتاري للديموقراطية في إيطاليا وألمانيا والانحراف الليبرالي في أمريكا، سوى بداية إعادة التفكير في الأسس النظرية للدستورانية الغربية ونهاية النظرية القانونية الوضعية و افول الدولة الدستورية وليدة القرن الثامن عشر .

فلم تعد الإرادة العامة تجد تعبيرها في القانون الصادر عن الأغلبية البرلمانية، بل هيمن القرار الإداري ليحيط بالحياة العامة، ممثلا لسيادة الدولة، وتوارى سلطان القانون والسيادة الشعبية.

يمكن القول إذن إن النظرية القرارية التي أسسها كارل شميث، في الحالة الاستثنائية، والنظريات النخبوية في إيطاليا وأمريكا، التي شرحت واقع أسلولة قوة الدولة الي سلطات النخب، والأقليات الفاعلة المؤثرة والسيدة بسلطاتها التنظيمية.

لقد استطاعت الدولة الإدارية اليوم مع بداية الانحرافات التوتاليتارية والليبارلية الغربية، العمل بنفس الآليات النظرية التي ذكرناها على تجاوز القانون والسيادة الشعبية في كثير من دول المعمور خصوصا منها الدول التسلطية العربية.

لم تعرّ حالات الطوارئ التي أعلنت عنها العديد من الدول صاحب السيادة الحقيقية في الدولة، بالنحو الذي درسه الفيلسوف ورجل القانون كارل شميث في كتابه عن الديكتاتورية، واغامبين في سلسلة الاستثناء والسيادة العارية، بل عرّت كذلك حدودا معرفية وقانونية ودستورية وإدارية يمكن أن تفهم تحولات الواقع، وتغير طبقات الوعي المجتمعي، ودور الدولة.

في الوقت الذي سعى فيه الفكر الدستوري والفلسفي الغربي إلى إنتاج نظريات معرفية للعقل الإنساني، بعد الحداثة الدستورية الليبرالية ، نجد الدرس الأكاديمي الدستوري في الضفة الأخرى من المتوسط يتشبث بالنظريات القانونية الكلاسيكية في فهم حال الاستثناء وكأنه حال حل به اليوم، والحال أنه صار أسلوبا للحكم.

ففي العديد من البلدان التسلطية العربية تحولت حالة الاستثناء أو الطوارئ، باعتبارها حالة دستورية مؤقتة مقيدة في الزمان والمكان والشروط القانونية، ينتج عنها تعليق حكم القانون وتقييد الحقوق والحريات، تحولت إلى قاعدة للحكم السياسي ونموذجا له. ومن الغريب أن هذه الدول لم تعرف من الدستور،كقاعدة عامة ناظمة لممارسة السلطة وتداولها وفصلها، إلا الاستثناء المقرون بتعطيل الدستور وتعليق حكم القانون وتقييد

54المرجع نفسه،ص.100

55اشتهرت فرنسا، باعتماد نموذج متفرد لتخريج الأطر يعتمد على جودة المؤسسات التعليمية العليا، وابتدأ بتأسيس مدرسة الحرية للعلوم السياسية، وتلتها المدرسة الوطنية للإدارة.

56نشرت هذه الدراسة تحت عنوان : البيروقراطية والطبقات الاجتماعية في فرنسا، قدمت ومبوتومور بعض نتائجها متفرقة في كتابه الصفوة والمجتمع.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الثاني– البحث الرابع ( ص: 52 - 73 )
15 – آب – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الحقوق والحريات كما في الأنظمة العسكرية؛ مثل: مصر الثورة بعد حكم الملك فاروق، والجزائر من حيث إلغاء انتخابات 1991م وتعطيل أحكام الدستور والقانون وما نجم عن هذه الوضعية من عشرية سوداء وتونس 2022 مع إعلان حالة الاستثناء ... ولم تشذ الأنظمة السياسية غير العسكرية عن تعطيل حكم الدستور وتعليق حكم القانون؛ سواء بالتسلط الدستوري وهيمنتها على المؤسسات التشريعية التنفيذية و القضائية، أو بإعلان حالات الاستثناء أو الطوارئ التي تنتهي عادة بانقلابات عسكرية، أو بأزمات سياسية كانت الديموقراطية ضحيتها الأولى.

إن دولا في أغلبها، تهيمن في الحالة العادية على صناعة القانون وصناعة الرأي العام وصناعة النخب دينامية المجتمع...، ولا تشكل حالة الاستثناء إلا مناسبة لتأكيد عدم جدوى وجود الشعب لكون الدولة سيدة مقيدة، ومقيدة للعدو ولا حاجة لها بالوسائط التمثيلية، ولا لمقاومات نقدية، فهي الشعب و السيد**SOUVRAINE** الوحيد.

إن حالة الاستثناء في الغرب هي حالة دستورية وقانونية نشأت من رحم الديموقراطية، بل كانت من أهم ما أرعب الدول الأوربية مع مرسوم إعلان حالة الاستثناء من طرف هتلر في 28 فبراير **1933**، من خلال "مرسوم حماية الشعب والدولة" قاد إلى تعليق العمل بمواد الحريات الشخصية في دستور الدولة الديموقراطية الألمانية" جمهورية قيمر" .

فرغم أزمة الديموقراطية التي أرقت الوعي الأوربي، لم تتخل الشعوب الغربية عن عقيدتها الديموقراطية، ولا عن إيمانها بحكم القانون، وبتجديد التفكير في التعاقد الدستوري، بل شنت حربا معرفية وفكرية لتقويم الانحرافات التوتاليتارية و الليبرالية للديموقراطية.

إن النظريات النقدية التي استعرضناها عن الدولة القانونية صحيحة، لكن الدولة هي هي، أحببناها أم كرهناها، النتائج المقيتة والمخيفة التي نستخرجها من النظرية، تجعلنا نحقد على الواقع. لكن، لكي نفهمها، علينا أن نراها كما هي، بوصفها المعطى الإنساني السياسي »[57].

## لائحة المصادر والمراجع

### 1: باللغة العربية

الأستاذ رشيد كديرة في درسات ميدانية للنقاش النظري عن الدولة الإدارية في الدول المغاربية :

د : رشيد كديرة ، " النخب الإدارية والديموقراطية، دراسة سوسيولوجية النخب بالمغرب "، اطروحة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق اكدال جامعة محمد الخامس، الرباط 2005م.

دراسة د: رشيد كديرة، "الدولة الإدارية والديمقراطية ما بعد الحداثة – مقدمة في نقد القانون الإداري الوضعي"، منشور بالمجلة العربية للنشر العلمي (2-7-2021م) www.ajsp.net
دراسة د: رشيد كديرة، " من أجل إعادة التفكير في القانون في ضوء تحولات الإدارة والديمقراطية مفاهيميا و امبريقيا"، كتاب أبحاث المؤتمر الرابع " القانون والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، جامعة السلطان قابوس بعمان، 2018م.
أماني أبو رحمة: مقال حول، ميشيل فوكو: السلطة على الحياة و حكومة النوع البيولوجي منشورات ACADEMIA ,EDU-COMMUNITY، 2018.

[57] عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق، ص37-38.

تشارلز رايت ميلز (1916-1962م)، عالم اجتماع أمريكي، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة كولومبيا، من أشهر أعماله: الياقات البيضاء (1951)، الصفوة الحاكمة (1956)، أسباب الحرب العالمية الثانية (1959) والخيال السوسيولوجي (1959م).
جايتانو موسكا (1931م) أستاذ ونائب وعضو في مجلس الشيوخ الإيطالي، تناول مفهوم النخبة في كتابه « مبادئ في علم السياسة » الذي ظهر في طبعته الأولى سنة 1896م، ثم ترجم إلى عدة لغات تحت عنوان آخر هو « الطبقة الحاكمة ».
جورج اغامبين حالة الاستثناء ترجمة نورالدين علوش مجلة إضافات العددان 21-20 بيروت سنة 2012-2013 م .
جيمس بيرنهام (1905-1987)، باحث أمريكي تلقى تعليمه في جامعة برنستون وفي كلية بيلوم بأكسفورد إنجلترا. وعمل أستاذًا للفلسفة في الفترة 1932- 1954م في جامعة نيويورك. ومنذ سنة 1955م عمل محررًا للناشيونال ريفيو.
رثوالاس، السونوولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع :ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010
سيرين براء الحاج أحمد، مراجعة لكتاب نخبة السلطة لشارلز رايت ميلز، موقع حكمة،.https://hekmah.org/النخبة-الحاكمة-تشارلز-رايت-ميلز-مراج/
صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده.
عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة العاشرة، الدار البيضاء، 2014.
عبد الله ساعف، اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق، 1994م.
علوش نورالدين :إشكالية السيادة في الفلسفة السياسية المعصرة ،المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد 4 ،مارس 2018.
قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، **2012** م.
كارل شميث ، اللاهوت السياسي ، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2018م.
محمد فؤاد مهنا، القانون الإداري المصري المعاصر والمقارن :المرافق العامة، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية،
مصطفى حداد ، كارل شميت والليبرالية، ضمن كتاب الموسوعة الفلسفية الغربية الجزء الثاني منشورات الاختلاف وضفاف، 2013م.
يورجن هابرماس، مقدمة قصيرة جدا ، جيمس جوردن فينليس James Gordon Finlayson، ترجمة أحمد محمد الروبي ، ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، الطبعة الاولى 2015م.

**2: باللغة الفرنسية**

Amine Benabdallah Une réception de Carl Schmitt dans l'extrême-gauche :La théologie politique de Giorgio Agamben Institut d'Etudes Politiques de Paris ECOLE DOCTORALE DE SCIENCES POlitiquey Master recherche de pensée politique 2007.
Bertrand Badie , La fin des territoires,
BODIGUEL, Jean-Luc; QUERMONNE, Jean-Louis. op cit.

C. Schmitt, Legality and Legitimacy, Duke University Press, 2004.
CARL SCHMITT, La notion de politique, Theorie du partisan , Flammarion , 1992. Julien Freund, Preface.
Christophe Testard, Pouvoir de décision unilatéral de pouvoir de l'administration et démocratie administrative, 2018, Ed, L.G.D.J, Extenso éditions.
Démocratie plébiscitaire (wébérienne): la démocratie peut s'incarner dans un chef fort , aimé de la population , car celui-ci peut ainsi donner de la cohérence et de la vision à l'action publique , à condition qu' il remette régulièrement en jeu son pouvoir auprès des électeurs, Julien Freund, op-cite.
EYMERI-DOUZANS, Jean-Michel; BIOY; Xavier; MOUTON, Stéphane. Le Règne des entourages. Cabinets et conseillers de l'exécutif, Presses de Sciences Po, Coll. « Académique », Paris, 2015, p17.
https://www.oxfordbibliographies.com
J. Francois Kervegan, Hegel, Carl Schmitt: Le Politique Entre Speculation et Positivite, Puf, 1992, p. 60.
Jurgen HABERMAS, l'intégration républicaine ,Essais de théorie politique
La Notion de politique - Théorie du partisan Carl Schmitt La Notion de politique - Théorie du partisan.
MILLS, C. Wright. L'élite au pouvoir, Agone, coll. « L'ordre des choses », 2012.
MILLS, C. Wright; WOLFE, Alan. The power elite. Oxford University Press, 2000,
Robert Von Mohl Staatsrecht , valkerrecht und Politik : Monographiemvol. 2 (Tubingen: [n.pb], 1862).
T. Lemke. 2011. Biopolitics: An Advanced Introduction. New York University Press.
voir aussi , J. Habermas, *L'intégration républicaine* ,note critique, Y,Sintomer , Politix , RSSP (Revue des sciences sociales du politique) Année 1999.
Webster's Third New International Dictionary, Unabridged Online, Encyclopedia Britannica, **www.mwu.eb.com.**